# التضخم الركودي من وجهة نظر المدارس الاقتصادية، أسبابه ووسائل علاجه

**أ . ميسوم طالبي،**

**كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجلفة**

**تمهيد:**

تشهد الساحة الاقتصادية في كل بلاد العالم ظاهرة التضخم، وهو ماجعل معظم الباحثين في هذه الظاهرة والمترصدين لها عبر التاريخ يكاد يجمعون على أنها ظاهرة لصيقة بالحياة الاقتصادية .

وعندما نرصد اقتصاديات الدول الصناعية "الرأسمالية " نجد أنها تعيش أزمة هيكلية منذ عشرية السبعينات حيث ظهرت أهم ملامحها في:تدهور معدلات النمو الاقتصادي، تعايش البطالة مع التضخم، تزايد العجز في موازين المدفوعات، ركود التجارة الدولية ، بروز أزمة الطاقة، تفاقم مشكلة المديونية الخارجية ..الخ

هذه الملامح مجتمعة أدت إلى بروز نوع جديد من التضخم لم يسبق للشعوب ولا للفكر الاقتصادي أن عرفه من قبل السبعينات ألا وهو الكساد التضخمي.

إن خطر التضخم الركودي يكمن في سرعة انتشاره من بلد إلى آخر وصعوبة السيطرة عليه وقوة نموه من فترة إلى أخرى مع إمكانية تعايش البطالة مع التضخم في أجوائه، وهو ماأوقع الطرح الكنزي في ورطة سواء على صعيد الفكر أو على صعيد السياسات الاقتصادية فعلى صعيد الفكر الاقتصادي برزت تيارات جديدة أرجعت ظاهرة التضخم الركودي إلى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي وهو نقد في صميم الكينزية مما جعل الليبراليين الجدد يدعون على صعيد السياسات الاقتصادية إلى إطلاق الحرية الاقتصادية وتبني سياسات تستهدف تحجيم دور الدولة ومدى تدخلاتها في النشاط الاقتصادي في إطار محاربة التضخم الركودي ، وقد وصلت عدوى هذا الطرح حتى إلى الدول النامية والآخذة في طريق النمو كالجزائر التي زحفت إليها هذه السياسات منذ سنة 1994وامضاء رسالة " النوايا الحسنة مع صندوق النقد الدولي "، وذلك لإتمام إدماج هذه الأطراف في النظام الرأسمالي بما يتناسب ومرحلة التطور الذي بدأ منذ السبعينات ، حيث أطلق على السياسات المناهضة للفكر الكنزي من طرف الليبراليين الجدد بسياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتحرير والإصلاح الاقتصادي وهو ما جعل الآراء تختلف حول صلاحية وعدم صلاحية هذه السياسات في البلدان النامية ، فهناك من يرى فيها البلسم الناجع، ومن بينها الجزائر في ظل ما شهده النظام الرأسمالي من تطورات يتعين مواكبتها ومحاولة التكيف معها في حين يرى البعض الآخر أن هذه السياسات كانت فعالة بالنسبة لدول المركز لأنه نابع من منظومتها الرأسمالية قد لا يكون بالضرورة صالحا لدول المحيط التي قد تكون فيها بذور التضخم الركودي والقابلية له ولكنها لا تحتوي على انجازات وتراكمات دول المركز وهو ما يجعل مابين المثالين فارق قياس .

إن تباين هذه الأطروحات بين القائلين بتحسن أداء بعض اقتصاديات الدول النامية التي سارعت بالتكيف والانفتاح عن الاقتصاد الرأسمالي ، والقائلين بضآلة منجزات بعض الدول ذات الخطوات الثقيلة في تبني نمط الانفتاح على النظام الرأسمالي .

من هذا المنطلق انبثقت فكرة الدراسة الحالية التي تهدف إلى فهم البعد الجديد لازمة الاقتصاد الرأسمالي الحالية والتي تكمن في ظاهرة التضخم الركودي ، وذلك من خلال التعرف على واقعها والسياسات التي قدمتها المدارس المختلفة في الفكر الاقتصادي الرأسمالي لمواجهة تلك الظاهرة ، حيث كان القصد من ذلك الوقوف على مدى فعالية هذه السياسات التي اتبعت على الصعيد المحلي في التصدي لهذه الظاهرة ، وهل كانت كافية في حد ذاتها من اقتلاع جذور هذه الظاهرة ؟

أم أن المنظومة الرأسمالية قد اتبعت أساليب أخرى على المستوى العالمي لتصدير أزمة التضخم الركودي .

**تعريف التضخم الركودي :**

La stagflation est la situation d'une économie qui souffre simultanément dune croissance faible et dune forte inflation.[252]

من التعريف السابق المأخوذ من الموسوعة العلمية نفهم أن التضخم الركودي ، الذي ظهر فعليا إلى الوجود مع بداية السبعينات فهو يعبر عن وضع اقتصادي يعاني بصفة متزامنة من معدل نمو ضعيف أو يكاد يكون يساوي الصفر ، ومن معدل تضخم مرتفع ، بمعنى انه في حالة التضخم الركودي يحدث تزامن بين الارتفاع في معدل التضخم ومعدل البطالة وهو مايجعل من منحنى فيليبس للمدرسة الكنزية يصاب بالشلل ، وهو مايدفع إلى البحث والتفكير حول هذا النوع من التضخم الذي لم يكن معروفا قبل منتصف الستينات وبداية السبعينات ، ولعل أول من تعرض إلى استعمال كلمة التضخم الركودي هو آلين ماكليود من شهر نوفمبر 1960 ، وذلك اثر تحليله للوضعية الاقتصادية للمملكة المتحدة التي سبق لها ان عرفت الارتفاع الشديد في الأسعار وكذلك الارتفاع الشديد في البطالة ، مع تباطؤ في وتيرة النمو الاقتصادي .

كما نجد نفس التعريف يعطيه للتضخم الركودي البروفيسور آبراهم لوفرغوا حيث يعرفه بالتالي :

La stagflation est la combinaison d'un taux de chômage élevé et d'un taux d'inflation.[253]

من خلال ها التعريف نلحظ ، بان التضخم الركودي ماهو إلا توليفة تجمع بين معدل بطالة مرتفع ومعدل أسعار مرتفع بمعنى ان التضخم الركودي في هذه الحالة هو يجمع بين النقيضين .

كذلك نجد بول سام ويلسون يعرفه بأنه " عبارة عن ركود في النمو والاستخدام في نفس الوقت مع تضخم كبير في الأسعار [254] .

**ملامح التضخم الركودي :**

---

[252] Encyclopedie,encarta,2005

[253] Gilbert Abraham-frois, économie politique , 7eme édition , economica ,p122.

[254] بول ساموبلسون ، علم الاقتصاد ، ترجمة : مصطفى موفق ، يوان المطبوعات الجامعية ، ص 235،245 ، الجزائر.

أ ــ ارتفاعات معدلات التضخم وتدهور معدلات النمو الاقتصادي

لقد انفجرت ظاهرة التضخم في ظل الرأسمالية المعاصرة في أعقاب الحرب العالمية الأولى [255] ، ومنذ بداية الأربعينات أصبح هذا الأخير يعيش التضخم المستمر ، وفي أعقاب حرب كوريا سنة 1950 وحتى سنة 1966 بدون انقطاع وحتى سنة 1969، أين بدأت موجة أخرى من التضخم وصلت إلى معدلات متوسطة بلغت 4,5%، أين أصبح التضخم ظاهرة عالمية ، كما شهدت السبعينات اتجاها عاما واضحا نحو الارتفاع المستمر في حركة الأسعار ، وواصل التضخم ارتفاعه إلى غاية سنة 1980 ، حيث وصل في هذه الأخيرة إلى 11,7% في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ككل [256] ، ومع بداية الثمانينات ظهرت نتائج السياسات الانكماشية التي طبقتها اغلب الدول الصناعية بقصد التحكم في التضخم ، أين تراجعت معدلات التضخم في هذه البلاد إلى مستويات حسنة فبلغت في متوسطها7 ,5% [257] ، وكذلك لاحظنا في مطلع الثمانينات في البلدان الرأسمالية المتقدمة ركودا ثاني إلا انه كان اقل عمقا من ركود السبعينات ، إلا انه استمر لفترة أطول حيث بلت الثلاث سنوات وذلك من سنة 1980الى سنة1982 [258] ، حيث بلغ معدل النمو الناتج الوطني الإجمالي في البلدان الصناعية PNB= 1,3%فقط سنة 1980 و1,5% سنة 1981 وهبط بمقدار 0,3% سنة 1982 [259] ، ولعل سبب استمرار فترة الانكماش في عشرية الثمانينات إلى أن هذه الأخيرة قد انتهجت عدة سياسات انكماشية بهذف تخفيض الضغوطات التضخمية وهو ماكان على حساب الناتج الوطني وسياسات التشغيل [260] ، حيث بلغت أرقام الانهيار الاقتصادي لسنة 1982 إلى نسبة 0,4% في البلدان الصناعية السبع ، كما حدث نفس الهبوط في أرقام الناتج الوطني الإجمالي في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ففي عام 1982 بلغ 4% ، وخلال عام 1983 بدأت اقتصادات الدول الصناعية في الخروج من عنق زجاجة الركودي ، حيث حققت معدلات نمو ناتج قومي بلغ 2,7% ، ويعزى هذا بشكل رئيسي إلى التحسن الملحوظ في أمريكا الشمالية وذلك في الميدان الصناعي[261] ، وعلى النقيض من ذلك كان هناك خمول اقتصادي في غالبية دول أوروبا الغربية باستثناء المملكة المتحدة وألمانيا الاتحادية ، وحقق اقتصاد اليابان معدل نمو إجمالي بلغ 3,2% .

من مجمل العرض السابق يتضح أن هناك اتجاها لتباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بالدول الرأسمالية المتقدمة مع بداية عقد السبعينات حيث انخفض متوسط معدل نمو PNB=4,5% في الفترة (73-1980)واستمرت

---

[255] انظر :رمزي زكي ن تاريخ النقدي للتخلف

[256] - محمد دويدار ، الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته، الإسكندرية ، 1981 ، ص 74.

[257] - مجلة التمويل والتنمية ، 1987 ، عدد ابريل .

[258] IMF, world economic Outlook, oct. , 1989,cit.p74 .

[259] -نفس المرجع السابق

[260] -البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1983 (مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1983)ص14.

[261] - IMF,world economic Outlook, oct. , 1989, cit.p74.

في الانخفاض إلى 2,5% في الفترة (80-1985)، وعلية فان تراخي معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المتقدمة، والتي عكست حالة الركود الاقتصادي بهذه الدول منذ مطلع السبعينات واستمرت إلى الثمانينات ، يشكل احد ملامح ظاهرة التضخم الركودي التي ظهرت خلال هذه الحقبة .

والجدول الأخير يوضح مدى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة وهي الدول الصناعية السبع.

| année | taux d'inflation | taux de croissance |
|---|---|---|
| 2002 | 1,5 | 2,8 |
| 2003 | 1,6 | 3,6 |
| 2004 | 1,7 | 4,9 |
| 2005 | 2,1 | 4,4 |
| 2006 | 2,4 | 5 |
| 2007 | 2,2 | 4,9 |

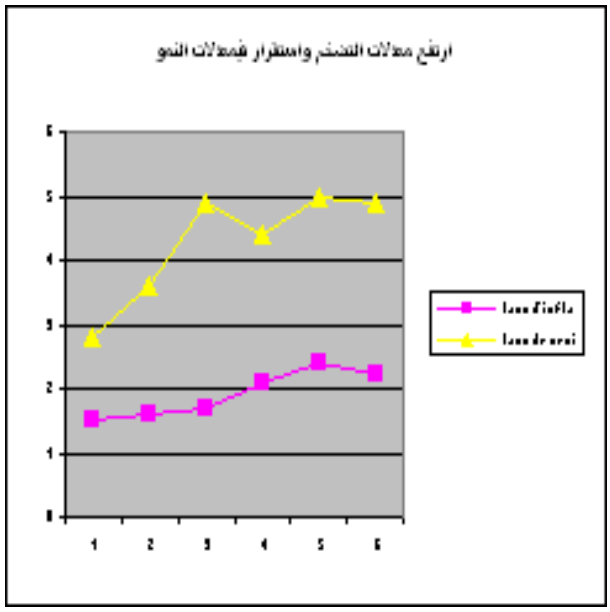


ب ــ زيادة معدلات البطالة

لقد تمكنت منظمة الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، في مراكزها الصناعية المتقدمة أن تتغلب على مشكلة البطالة إبان سنوات الصعود المستمر مابعد الحرب العالمية الثانية ، فقد طبقت هذه الأخيرة مختلف الروشيتات الاستثمارية المتزايدة لأحجام البطالة وذلك باحتواء العمالة ، وانخفضت معدلات البطالة في هذه الأقطاب إلى 3% وهو المعدل الذي كان ينظر إليه آنذاك على انه معدل طبيعي [262] ، وعند دخول الدول الرأسمالية العقد السابع من القرن العشرين تغيرت صورة التوظف وحدثت زيادة غير عادية في معدلات البطالة التي استمرت في الارتفاع على نحو مستمر وحتى عقد الثمانينات ، كما يلحظ على هذه الفترة أن هناك تصاعد في عدد العمال لعاطلين عن العمل في البلدان الصناعية حيث بلغ عددهم في هذه الفترة 15مليون عامل في منتصف سنة 1975 وفي نهاية نفس السنة بلغ عددهم 18،3 مليون عامل ، أما في سنة 1981 فقد وصل هذا العدد

[262] - باتريك مينفورد ، النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية " المشكلات والإمكانات " . المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ،ص28،31 .

إلى 25 مليون عاطل عن العمل ، وتجاوز عددهم 30 مليون سنة 1982 ، كما قفز هذا العدد إلى 35 مليون سنة 1985 . والجدول التالي يوضح استمرار حالة زيادة عدد العاملين العاطلين عن العمل، أو زيادة معدلات البطالة بنفس الوتيرة في الحقد الأول من هذه الألفية الثانية[263] .

| annee | taux de cho |
|---|---|
| 1973 | 3,4 |
| 1974 | 3,7 |
| 1975 | 5,5 |
| 1976 | 5,5 |
| 1977 | 5,4 |
| 1978 | 5,1 |
| 1979 | 5 |
| 1980 | 5,6 |
| 1981 | 6,5 |
| 1982 | 8 |
| 2002 | 6,3 |
| 2003 | 6,5 |
| 2004 | 6,3 |
| 2005 | 6,1 |
| 2006 | 5,7 |
| 2007 | 5,4 |

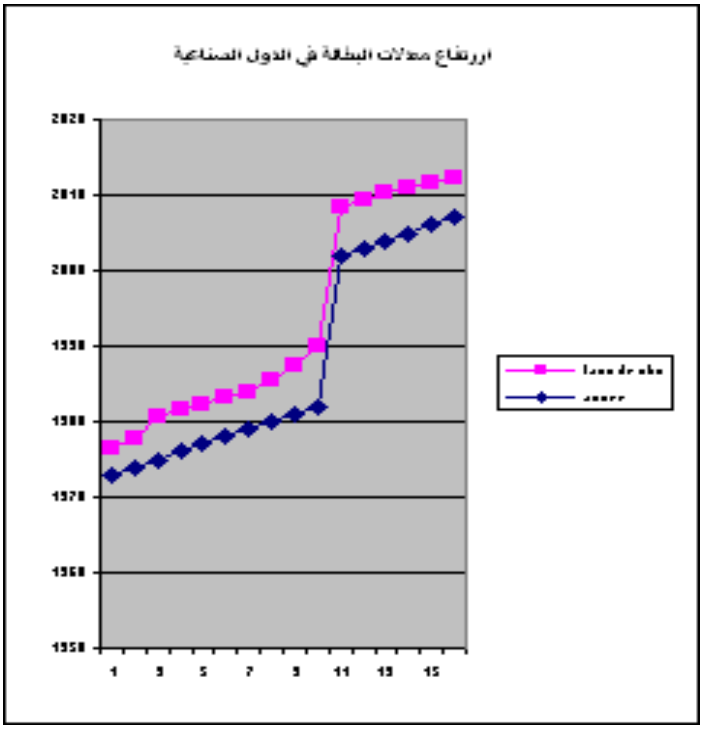


خلاصة :يتضح مما سبق أنه منذ السبعينات أنه لم تعد مشكلة البطالة ذات طبيعة دورية قصيرة المدى، بل تطورت إلى مشكلة هيكلية طويلة المدى ، أي أنها أصبحت صفة لصيقة بخصائص الهيكل الاقتصادي، حيث نلحظ أن معدلات البطالة في هذه الدول قد أخذت في التصاعد وذلك من 4,5% في المتوسط طوال عقد السبعينات (71-1980)[264]

إلى حوالي 8% في الفترة (81ــ 1986) ، ونفس الشيء لاحظناه في الفترة العقد الأول من الألفية الثانية حيث بلغ متوسط البطالة من سنة (2000ــ 2007)حوالي 6%[265] .

---

[263] - البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ، 1983 ، ص13. المعلومات من 2002الى 2007 مستقاة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 08 ، الصادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، ص266، 267 ، 2007.

[264] - IMF,world economic Outlook, oct. , 1989, cit.p77

[265] البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ، 1983 ، ص13. المعلومات من 2002الى 2007 مستقاة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 08 ، الصادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، ص266، 267 ، 2007.

خلاصة الخلاصة أن زيادة معدلات البطالة بالدول الرئيسة الرأسمالية الصناعية طول عقد السبعينات والثمانيات والتسعينات والعقد الأول من الألفية الثانية ، يعبر عن حالة الركود الاقتصادي التي تعانيها هذه الدول، وهي في ذلك تمثل احد ملامح ظاهرة التضخم الركودي التي استقرت واستوطنت في تلك الدول التي هي بيت الداء الذي جاء منه هذا الوباء إلى الدول النامية التي نحن بصدد دراستها.

**التضخم الركودي مصادره ووسائل علاجه من خلال المدارس الاقتصادية**

إن تفسير مشكلة التضخم الركودي ، التي تشكلت من تزامن الوقوع بين التضخم والبطالة ، كانت قمة قضايا الجدل الكبرى التي فجرها الاقتصاديون في الدول الرأسمالية الصناعية في الخمسة عشر سنة الأخيرة من هذا القرن ، وذلك في صدد بحثهم عن التفسيرات المقبولة والمعقولة لواقع الأزمة المحتدمة في الاقتصاديات الرأسمالية .

وعليه يمكن اعتبار أن الجدل الفكري القائم حول مشكلة التضخم الركودي ، في السنوات الأخيرة قد دار أساسا بين الكنزيين من ناحية ، وبين التيارات الجديدة التي أفرزتها أزمة الرأسمالية المعاصرة والتي اختلفت مع الكنزية في كثير من رؤاها الاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى ، وعموما يمكن تصنيف الجبهة المعارضة للمفاهيم الكينزية

للتضخم والاستقرار الاقتصادي في أربعة مدارس فكرية متمايزة هي:

- مدرسة شيكاغو ، أو مدرسة النقديين
- مدرسة اقتصاديات جانب العرض
- مدرسة التوقعات الرشيدة

**التضخم الركودي من وجهة نظر النقديين والكنزيين**

كان الجدل خصبا وعنيفا بين الكنزيين والنقديين الذين عرفوا بأنصار مـــدرسة شيكاغو [266] وهي مدرســـة تعـــادي بالمطلق مجمل ماذهبت إليه الكينزية سواء من الناحية النظرية أو في طابعـــها العملي ، وان كانت تتفق معها في الهدف ، وهو الدفاع عن الرأسمالية ، والانحياز بشكل مطلق لمصلحة رأس المال ، وقد انتصرت أفكار هذه المدرسة مؤخرا ، سواء في مجال الذيوع والانتشار في المحافل الأكاديمية والبحثية ، أو في المجال الواقع العملي ، حيـــث وجدت هذه الأفكار سبيلها للتطبيق في العديد من الدول الرأسمالية الصناعـــية ، وبالـــذات فـــي الولايات المتحدة، وبريطانيا، وألمانيا الاتحادية،.....الخ.

وقبل أن نتعرض إلى أهم محاور الجدل الذي قام بين الكنزيين والنقديين ، حـــري بنا أن نذكر بالوقـــف الأصـــلي لكينز حول التضخم وذلك كما جاء في كتابه " النظرية العامة للتوظف والنقود والفائدة ــ 1936 "

---

[266] ــ نسبة إلى الباحثين الذين حملوا لواء الدعوة لهذه المدرسة ، واللذين كانوا يعملون في جامعة شيكاغو : ميلتون فريدمان .

وبدون الدخول في تفاصيل كثيرة، نشير إلى أن تحليل كينز عن التضخم قد استند على التقلبات التي تحدث في العرض الكلي من ناحية والطلب الكلي {المكون من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الكلي }من ناحية أخرى ،وقد استعان بفكرة المضاعف والمعجل في شرح الآليات التي يظهر بها التضخم في الاقتصاد الوطني وذلك بدلا من التقلبات التي تحدث في كمية النقود التي استند عليها الاقتصاديون الكلاسيك في تفسيرهم للتضخم . وتجدر الإشارة هنا ، إلى أن كينز في صدد كلامه عن أثر التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي على المستوى العام للأسعار، قد فرق بين حالتين هما :

ــ حالة ماقبل وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظف الكامل

ــ وحالة مابعد وصول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة التوظف الكامل[267]

أما عن الحالة الأولى ، أي حينما لايكون الاقتصاد القومي قد وصل بعد إلى مستوى التوظف الكامل، حيث لاتكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية المختلفة قد وصلت إلى أقصى طاقتها الإنتاجية، اعتقد كينز بان الزيادة التي تحدث في الطلب ستنجح في إحداث زيادة مناظرة في عرض السلع والخدمات، إذ يتمخض عن الزيادة في الطلب الكلي الفعال زيادة في حركة المبيعات ومن ثم زيادة في أرباح المنتجين ، مما يغريهم على زيادة تشغيل طاقاتهم الإنتاجية المعطلة ، ومن ثم ليس من المتوقع أن تأتي الزيادة في حجم الطلب الكلي الفعال مصحوبة بزيادة محسوسة يعتد بها، في الأسعار. ومع ذلك فقد أشار كينز ، إلى أنه ما إن تسير عجلة التوظف للأمام، وتستغل الطاقات العاطلة، وتوظف الأيدي العاملة غير المستخدمة، فانه من المتوقع أن تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور حتى وان لم يكن الاقتصاد الوطني قد وصل إلى مرحلة التوظف الكامل،وهذا النوع من التضخم الذي يظهر قبل وصول الاقتصاد إلى حالة التوظف الكامل أطلق عليه كينز مصطلح التضخم الجزئي ، وهو ينشأ حسب رأي كينز من العناصر التالية :

1ــ ظهور بعض الاختناقات في عناصر الإنتاج

2ــ ضغط نقابات العمال لزيادة الأجور على نحو أكبر من زيادة الإنتاجية

3ــ وجود بعض الميول الاحتكارية في بعض فروع الاقتصاد الوطني

ولهذا فقد اهتم كينز بتحديد القوى التي تحدد مستوى الدخل ، وكما قلنا من قبل ، فقد انتهى إلى نتيجة هامة ، مفادها ، انه مع تزايد الدخل الوطني يتزايد الميل للادخار ، وبالتالي ينقص الميل للاستهلاك ، وفي الوقت نفسه ينقص معدل الكفاية الحدية لرأس المال ، وبالتالي ينقص الميل للاستثمار ، وتظهر مشاكل البطالة والركود والكساد ، وللخروج من هذه الصور الغير توازنية روشيتة كينز للخروج من التضخم الركودي :

1- ضرورة تخفيض سعر الفائدة

2- ضرورة زيادة إنفاق الحكومي الاستهلاكي منه والاستثماري

---

[267] رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر، أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1980 ، ص59.

3- ضرورة تخفيض الضرائب في فترات الأزمات الاقتصادية حتى يرتفع حجم الطلب الفعال

4- ونادى بعكس هذه النقط الأنفة الذكر عندما يصل الاقتصاد الوطني إلى حالة التوظف الكامل ، وعندما تلوح في الأفق مخاطر التضخم.

هكذا أثبت كينز إمكانية تعرض النظام الرأسمالي للازمة والتضخم ، وان الرأسمالية قد فقت قدرتها على التوازن التلقائي ، وأن اليد الخفية التي تحدث عنها الكلاسيك لا وجود لها ، وانه لإنقاذ الرأسمالية من تلك الأزمات ، ولتدمير الروح الاشتراكية المناوئة للرأسمالية بين صفوف العمال [268]، وعليه فعلى الدولة واجب التدخل في النشاط الاقتصادي ، وان تستخدم جانبا من مصروفاتها لمنع وقوع " بطالة على نطاق واسع " كثمن لاستمرارية الرأسمالية .

وبدت هذه الروشتة كما لو كانت بلسما يداوي الجراح ويشفي العليل ، إذ سرعان ماوجدت لها تطبيقا واسعا في الولايات المتحدة ودول غرب أوروبا واليابان ، وأصبحت التوصيات الكنزية هي أهم مايميز طابع السياسات المالية والنقدية في هذه الدول خلال النصف الثاني من الأربعينيات وحتى نهاية عقد الستينيات .

وهي الفترة التي شهدت، على نحو واضح، نموا مزدهرا ومستقرا" معدلات نمو عالية، معدلات تضخم وبطالة منخفضة " . وهنا تجدر الإشارة ، إلى ظهور مايسمى بمنحنى فيليبس la courbe de phillips [269] ، فقد ساعد على ترسيخ الإيمان بصحة الكينزية ومدى فعاليتها في مواجهة مشكلات التضخم والبطالة .وعند إثباته لحقيقة العلاقة العكسية الموجودة بين التضخم والبطالة، ساد في المجتمع الرأسمالي اعتقاد بان البطالة هي الثمن الذي يدفعه المجتمع لمكافحة التضخم، كما أن وجود معدل معين للتضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع من اجل تحقيق التوظف الكامل، وبناء عليه تكون المشكلة الاقتصادية بالنسبة للدول الرأسمالية في كيفية الوصول إلى التوليفة المثلى بين معدل البطالة المقبول ومعدل التضخم المعتدل . كان الكينزيون قد استراحوا إلى التفسير الذي توصلوا إليه من خلال منحنى فيليبس وما بني عليه من استنتاجات تخص السياسة الاقتصادية التي كانت أهدافها تنحصر ، بالدرجة الأولى ، في تحقيق التوظف الكامل ، بيد انه ما إن دخلت الرأسمالية في أزمتها الراهنة في غالبية الدول الصناعية المتقدمة منذ بداية حقبة السبعينات ، حتى انهارت هذه العلاقة الكينزية بين معدل التضخم ومعدل البطالة ، فقد اتجه المستوى العام للأسعار إلى الارتفاع ، في الوقت الذي عم فيه الكساد وارتفع معدل البطالة ، واستمر الاتجاه الطردي ينمو بينهما عاما بعد الآخر ، وهناك وقعت الكينزية في ورطة فكرية وعملية كبيرة . فمن ناحية، لم يعد ممكنا

---

[268] ــ وقد تمثلت هذه الروح في إقبال العمال على العمل النقابي في الوحدات الصناعية ، وبروز الوعي الطبقي وتعدد أشكاله في الحقبة التي عاصرها كينز

[269] ــ درس فيلبس العلاقة القائمة بين البطالة والتضخم ، وقد ركز دراسته حول المجتمع البريطاني خلال الفترة "1861ــ 1958" ، أي مايقرب 100 سنة من الدراسة ، حيث لاحظ أن في الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع فيها معدلات الأجور النقدية ، بينما العكس من ذلك ، حينما ترتفع معدلات البطالة تقل معدلات الأجور النقدية ، وبعد ذلك قام كل من ساميو لسون وروبرت سولو بتطوير منحنى فيليبس ، وانتهيا إلى انه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة وهذا هو جوهر قانون فيليبس .

بحسب منطقها التحليلي تفسير ذلك الوضـــع الذي يتعايش فيه التضخم الكبير مع البطالة المرتفعة ، ومن ناحية أخرى ، لم تعد سياستها العملية المتعلقة بالتأثير في اتجاهات الطلب الكلي الفعال بقادرة على مواجهة الأزمة . وآنذاك راح كثير من الاقتصاديين ، ومن بينهم من كانوا يحسبون على الكنزية ، يعلنون أن الكنزية قد ماتت ، وأنـــــها انطوت على أخطاء وأخطار كثيرة [270] ، وان الوقت قد حان للتخلي عن الأفكار الكينزية .

روشتة النقديين لمواجهة التضخم الركودي:

1- أنه لما كانت مشكلة التضخم في رأي النقديين هي المشكلة رقم واحد، فان هدف السياسة الاقتصادية يجب أن يتوجه للقضاء عليها، ولما كانت هذه المشكلة هي مشكلة نقدية بحتة، فان علاجها لن يتأتى إلا من خلال سياسة نقدية صارمة ، يكون من شأنها ضبط معدلات نمو الإنتاج الوطني الحقيقي وطلب الأفراد عن النقود ، وفي هذا الخصوص ينادي النقديون بضرورة أن يلعب سعر الفائدة دورا فعالا .

2- إن الانكماش الذي سيحدث في كمية النقود المتداولة سيكون تأثيره على الإنتاج أقوى من تأثيره عن الأسعار في المرحلة الأولى من تطبيق العلاج ، ذلك لان الأجور والأسعار التي استقرت لمدة طويلة في ظل التوقعات التضخمية ستستمر في الارتفاع بيد أن مجموع الطلب الكلي في ظل تقييد نمو كمية النقود ، لن يكون كافيا في الفترات المقبلة للوفاء بهذه الأجور والأسعار المرتفعة ، وسيؤدي ذلك إلى وقف نموها في المستقبل ، والى خلق حالة من البطالة والطاقات المعطلة ، وهو ثمن لابد من أن يتحمله الاقتصاد الوطني .

3- أنه لما كان العجز في الموازنة العامة للدولة كان من أهم مصادر نمو عرض النقود فان من مقتضيات مواجهة الأزمة تتطلب العمل تدريجيا وبشكل حاسم للقضاء على هذا العجز ، ويكون ذلك من خلال التخلي عن البرنامج الكنزي ، الذي عادى إلى نمو الإنفاق العام في مجالات زيادة التوظيف الحكومي ، وفي مجالات إعانة البطالة وتكاليف الضمان الاجتماعي، ويجب أن لا تترد الحكومات في اتخاذ إجراءات حاسمة في هذا الخصوص ، في حين نجد أن النقديين لايتحدثون البتة عن ضرورة تخفيض الإنفاق العام العسكري كوسيلة لتقليل العجز في الموازنة العامة .

4- يرى النقديون أنه ليس من مهام الدولة في النظام الرأسمالي ، على ضمان تحقيق التوظف الكامل ، ذلك لان العمل على تحقيق هذا الهدف أدى إلى تجميد حركة النظام وعطل من فاعلية القوانين الاقتصادية واليد الخفية التي تصحح الأخطاء بطريقة أوتوماتيكية ، ومن ثمة فهم يرون أن دور الدولة يجب أن ينحصر في تأدية الوظائف التقليدية المعروفة ، فضلا عن تنفيذ المشروعات الاستثمارية التي لاتكون مربحة بالنسبة للقطاع الخاص " مثل مشروعات البنية التحتية les projets infrastructures . كما يؤمن النقديون أن هناك نسبة معينة طبيعية للبطالة يجب أن

[270] ــ رمزي زكي، مقال نشر له بالأهرام الاقتصادي، العدد722 الصادر بتاريخ: 1982/11/15.

تسود في النظام الرأسمالي حتى يمكن كسر حدة الأجور ونقابات العمال . من هنا فان العمل على مكافحة البطالة يتطلب ارتضاء المجتمع لمعدل كبير من البطالة حتى يتنافس العمال لقبول أجور مخفضة محددة من المشروعات المقترحة. والدواء الشافي للتضخم الركودي لا يتمثل في التأثير عن الطلب الكلي بل في التأثير عن العرض الكلي في زيادة الإنتاج ، ويحدث هذا بزيادة عامل التحفيزات حتى يقتنع الرأسماليون العاملون في الإنتاج بزيادة حجم الإنتاج . ويمكن الوصول إلى هذا بالتقيل من الضرائب المفروضة عن الدخل والثروة" IRG , IBS , TAP " ، وتقليل الإجراءات البيروقراطية من طرف الإدارات الحكومية [271].

**تفسير مدرسة جانب العرض للتضخم الركودي:**

نجد أن أنصار هذه المدرسة يؤمنون ، بان الرأسمالية كنظام اجتماعي ، لاتنطوي على آليات داخلية تعرضها لازمات الإفراط في الإنتاج ، وهنا إشارة منهم غالى دعم فكرة اليد الخفية التي قالبها آدم سميث ، وقانون ساي للمنافذ ، وردا عن الكنزيين الذين بالأزمات الاقتصادية الدورية للرأسمالية ، وفي هذا الخصوص نجد جورج جيلدر ، وهو أحد الأكفاء المبرزين لهذا التيار، في صدد كلامه عن قانون ساي للأسواق " أن هذه النظرية المرتبطة باسم الاقتصادي الفرنسي جان باتست ساي ، تقول أساسا : بان مجموع الأجور والأرباح ، والإيجارات المدفوعة لإنتاج سلعة ما يكون كافيا لشرائها ، ولايعني أن نفس الناس الذين صنعوا شيئا ما سيشترونه بالضرورة ، وإنما يعني أنهم قادرون على ذلك ، فمبلغ النقود المدفوع لعناصر الإنتاج ، في شكل إيجارات وأجور ومرتبات وفوائد وأرباح لصنع وتسويق سيارة على سبيل المثال ، سيكون كافيا بالضبط لشرائها، وبالتالي وعلى اتساع نظام بأسره ، يمكن أن تتوازن دوما القوة الشرائية والقوة الإنتاجية ، وسيكون هناك دائما من الثروة في الاقتصاد الوطني ما يكفي لشراء منتجاته ، ولايمكن أن يكون هناك فائض من السلع ناشئ عن عدم كفاية الطلب الكلي ، فالمنتجون بصورة جماعية ، وأثناء عملية الإنتاج ، يخلقون الطلب على سلعهم . ومن الواضح أن هذه فكرة مبسطة من نواحي كثيرة ، ولكنها تتضمن عددا من الحقائق والمعاني الاقتصادية الأساسية التي لم ينفذها مطلقا كينز ولاغيره . وهذه الحقائق هي أساس نظرية جانب العرض المعاصر [272]

روشتة مدرسة اقتصاديات جانب العرض لمواجهة التضخم الركودي

وفي هذا الخصوص ، يقترح أنصار هذه المدرسة ضرورة تخفيض الضرائب حتى يمكن التأثير على زيادة العرض ، وفي هذا يقول جورج جيلدر " ولكي تدرك الحكومة منافع الخفض الضريبي في مكافحة التضخم ، فانه ينبغي عليها تخفيض الضرائب على الاستثمارات والأرباح أكثر مما تخفض الضرائب على الدخول ، ذلك لان أكثر الأسباب المؤدية إلى التضخم خفض الضرائب على الدخول ورفعها الاستثمارات ، كما حدث في

---

[271] - فؤاد المرسي ،محاضرات في الاقتصاد الدولي المعاصر ، منشورات مجلة الاقتصاد، بغداد، 1978، ص50 .

[272] -جورج جيلدر ، الأغنياء والفقراء ، ترجمة جمال الدين احمد ، القاهرة ، 1982، ص56 ، 57.

أواخر الستينات وأوائل السبعينات ، حينما تم تخفيض على مستوى ضريبي على الدخل" المكتسب من 70% إلى 50% ، في حين تم رفع الضرائب على أرباح الشركات "IBS" من 30% إلى50% تقريبا " [273] . وقد تم الأخذ بمقترحات اقتصاديات جانب العرض في التخفيضات الضريبية التي تقررت في مشروع روث كيمب ، وفي مشروعات الإصلاح الضريبي التي تمت في الولايات المتحدة خلال الفترة مابين 1981و 1983.[274]

لقد حاول بعض المفكرين من يوجدوا نوعا من فض لخلاف بين النقديين وأنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض ، على أساس الادعاء ، بان السياسات المالية ، فقط على القطاع الحقيقي ، في حين ينصرف تأثير السياسات النقدية والائتمانية فقط إلى القطاع النقدي في الاقتصاد الوطني ، وطالما لم تطغى سياسة على أخرى ، على نحو لا يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي ، فان الاهتمام بالسياستين بشكل متواز يصبح أمرا مطلوبا ، وليس يخفى أن هذا النوع من التوفيق ، الذي يصعب الاقتناع به ، إلا أن هذا النوع من التوفيق كان مطلوبا في بداية الثمانينات ،وهذا من اجل توحيد الصفوف بين النقديين والعرضيين ، للوقوف فيصف واحد أمام الكنزيين .

ولكن لوحظ في الآونة الأخيرة أن الاختلاف والصراع بينهما قد طفا على السطح مرة أخرى. وعلا الضجيج من جديد . فقد استفاد أنصار مدرسة اقتصاديات جانب العرض من الفشل الذي منيت به السياسات النقدية التي طبقتها إدارة الرئيس ريجان في عامي 1981و 1982 في مواجهة مشكلات النمو والإنتاجية وقضايا الادخار والاستثمار وإعادة توزيع الموارد وتجديد رؤوس الأموال ، وفي مواجهة مشكلات عجز ميزان المدفوعات[275] ولهذا راح أنصار هذه المدرسة يوجهون سهام نقدهم من جديد للنقديين ، وتعمدوا كثرة الحديث عن ضرورة زيادة الإنتاج والإنتاجية وخلق حوافز لدى المستثمرين ، وهو مايقتضي العدول عن السياسات التي أوصى بها النقديون .

**التضخم الركودي من وجهة نظر مدرسة التوقعات الرشيدة:**

في مجال دراسة التضخم الركودي دخل عنصر التوقعات بشكل واضح في التحليل عند المدرسة السويدية الحديثة ، فهذه المدرسة التي تبلورت في الثلاثينات والأربعينات من قرننا الحالي ، كانت ترى أن العلاقة بين العرض الكلي والطلب الكلي لا تتوقف على مستوى الدخل وطرق الإنتاج كما ذهب إليه كينز ، بل على الإنفاق الوطني والإنتاج من جهة أخرى ، بمعنى أنها تتوقف على خطط الاستثمار والادخار ، وقد انتهت هذه المدرسة إلى القول على أن التضخم أو الانكماش إنما ينشئان نتيجة اختلاف خطط الاستثمار عن خطط الادخار

---

[273] - جورج جيلدر ، مصدر سبق ذكره ، ص 265.

[274] - الشيء الذي يمكن ملاحته أن في طريقة التوسع في الإعفاءات الضريبية التي نادت بها مدرسة اقتصاديات جانب العرض ، والتي طبقت في الولايات المتحدة ، ومع التوسع الكبير في الإنفاق العام على التسلح قد أدى إلى عجز كبير في الموازنة الفيدرالية ، والذي قدر بـــ : 180 مليار دولار وهذا لسنة 1984، وهي احد النتائج الحتمية للتطبيق العملي لمقترحات هذه المدرسة .

[275] - لمزيد من التفاصيل حول النتائج الاقتصادية لسياسة ريجان الاقتصادية " النقدية" انظر : كارل برونر – منهج ريجان الاقتصادي – ظهوره وتلاشيه . مقلة في مجلة دينار – تقرير كويتي عن القضايا المالية والاقتصادية – العدد الرابع – المجلد الأول – 1983-

، فلو زاد الاستثمار المتوقع عن الادخار المتحقق ، فهذا يعني أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي ، وعندها تميل الأسعار إلى الارتفاع وعندها يحدث التضخم ، ويعبر عن نفسه في شكل فجوة أو فائض طلب ، أو خطط شراء لم تحقق في أسواق ، وفي أسواق عوامل الإنتاج ، وفي وجود دخول غير متوقعة للمنتجين [276]. و عموما، فان مدرسة التوقعات الرشيدة قد استخدمت بطرق مختلفة في كثير من النماذج الاقتصادية، فان ثمة خلافات كثيرة حول مفهوم هذه التوقعات. فمثلا ، نجد أنه في دراسة توماس سار جنت ونل والش عن التضخم الجامح ، تكون التوقعات ، في رأيهما ، رشيدة إذا كان التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية يتم طبقا لما تمليه قواعد النظرية الاقتصادية[277]. و مهما يكن من أمر، فان نمط تكوين التوقعات الرشيدة و شروط صياغتها و تحديدها، إنما يعتمد كما يقول موث ، على هيكل البناء النظري للنموذج الذي يستخدم لوصف الاقتصاد القومي[278] . و الحق، أن النموذج النظري العام الذي تستند إليه مدرسة التوقعات الرشيدة في مجال تفسيرالتضخم هو نموذج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي .ومن المعلوم أن من أهم الدعائم التي قام عليها هذا النموذج ، في مجال النقود ، هو مبدأ حياد النقود في الحياة الاقتصادية .

حيث نظر الاقتصاديون الكلاسيك إلى النقود على أنها مجرد ستار أو خداع تتغلف به الأشياء الحقيقية ...أنها مجرد عربة لنقل القيم إلى الأسواق . و لهذا فان التغيرات التي تحدث في كمية النقود ليس لها أية تأثير على الجانب الحقيقي في الاقتصاد القومي . و يضاف إلى ما تقدم ، أنه في ضوء افتراض حالة المنافسة الكاملة التي افترض الكلاسيك سيادتها ، فانه يفترض أن الأسعار توائم نفسها بنفسها طبقا للمتغيرات الحقيقية، الأمر الذي يعني أن هناك مرونة تامة لتحركات الأسعار ، ومن ثم لا توجد أية عناصر للجمود تسيطر على الأسواق .

وفي ضوء هذه الافتراضات الكلاسيكية ــ التي تعرضت في الفكر الاقتصادي لانتقادات عنيفة ــ يعتقد أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة ، أنه لو توافرت المعلومات و الحرية الاقتصادية و نظام المنافسة الكاملة ، فان الزيادة التي تطرأ على عرض النقود ينصرف
تأثيرها فقط على المستوى العام للأسعار . أما الأسعار النسبية ، فتظل كما هي[279] . و تظل، من ثم، خطط الإنتاج والمتغيرات الحقيقية الأخرى بعيدا عن تأثير النقود. ويشترط لتحقيق ذالك أن توجد معرفة كاملة

---

[276] - دراسة تقدم بها الباحث، رمزي زكي حول تفسير التضخم في ضوء المدرسة السويدية، تحت عنوان " علاقة التضخم بالتراكم الرأسمالي في البلاد الآخذة في النمو " ، مذكرة خارجية رقم : 967 ، مطبوعات معهد التخطيط القومي ، سبتمبر 1966 . انظر: د- محيات مليكة،إشكالية البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1970 ــ 2005 ،رسالة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، ص96، الجزائر ، 2007

[277] - صالح تومي ،رسالة دكتوراه دولة ،نمذجة قياسية للتضخم في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،ص 99 ، الجزائر . 2002.

[278] - رمزي زكي ، المرجع السابق

[279] - سنغ كغالجيت ، عولمة المال ، المترجم : رياض حسن ، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار،ص33، 2001، الجزائر.

بالخطط الحكومة في المستقبل تجاه عرض النقود. وبناء عليه ، لو أدرك الأفراد مسبقا ، أن الحكومة سوف تزيد من عرض النقود في المستقبل ، فان كل المشاركين في النشاط الاقتصادي سوف يستخدمون هذه المعرفة لكي يوائموا سلوكهم الاقتصادي مع الزيادة التي ستحدث في المستوى العام للأسعار .

روشتة مدرسة التوقعات الرشيدة لعلاج التضخم الركودي

نظرا لان مدرسة التوقعات الرشيدة تنتمي إلى النيوكلاسيك ن ونظرا لان النيوكلاسيك عموما ، من معرضي الكنزية ، وينتقدون بشدة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي على نحو ما اقترح كينز ، فإنهم ينتقدون بشدة التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي على نحو ماقترح كينز ، وعليه فهم ينتقدون السياسات التي كانت تطبق بالبلاد الرأسمالية الصناعية المتأثرة بالرأسمالية وذلك من عدة وجوه [280] .

- 1- من أن السياسات تلك لم تعد الآن تتفق مع الواقع المتغير للرأسمالية المعاصرة.
- 2- ولم تعد لها فاعلية مؤكدة .
- 3- إن تلك السياسات تنفي حرية الاختيار للإنسان ، فهي تفترض أن الحكومة تختار البديل نيابة عن الأفراد.

خلاصة : نحاول في هذه الخلاصة فهم التضخم الركودي في البلدان الصناعية من خلال الأرقام التي يتضمنها الجدول التالي و التي تجمعه المعادلة التالية : التضخم الركودي =معدل بطالة مرتفع+ معدل التضخم

| année | taux d'inflation | taux de chômage | taux de stagnation |
|---|---|---|---|
| 1973 | 7,7 | 3,4 | 11,1 |
| 1974 | 11,7 | 3,7 | 15,4 |
| 1975 | 10,2 | 5,5 | 15,7 |
| 1976 | 7,3 | 5,5 | 12,8 |
| 1977 | 7,4 | 5,4 | 12,8 |
| 1978 | 7,3 | 5,1 | 12,4 |
| 1979 | 7,3 | 5 | 12,3 |
| 1980 | 8,8 | 5,6 | 14,4 |
| 1981 | 8,6 | 6,5 | 15,1 |
| 1982 | 7,5 | 8 | 15,5 |
| 2002 | 1,5 | 6,3 | 7,8 |
| 2003 | 1,6 | 6,5 | 8,1 |
| 2004 | 1,7 | 6,3 | 8 |
| 2005 | 2,1 | 6,1 | 8,2 |
| 2006 | 2,4 | 5,7 | 8,1 |
| 2007 | 2,2 | 5,4 | 7,6 |

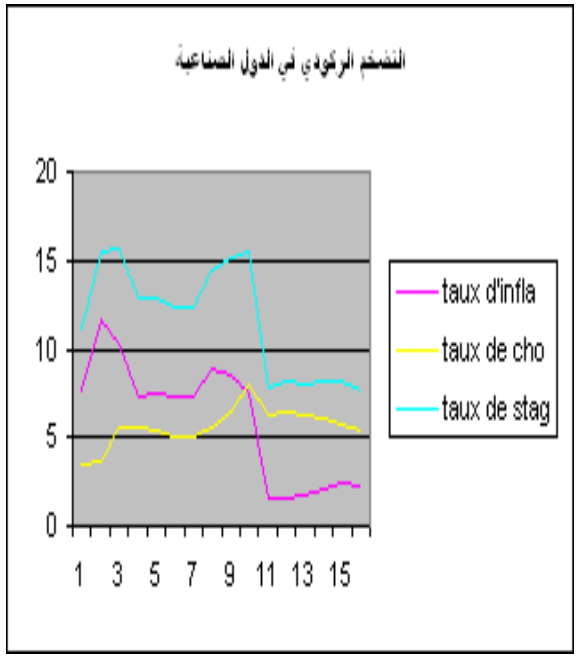


[280] - رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف،ص 133، عالم المعرفة، 1987.

التضخم الركودي في البلدان الصناعية [281]

ــ نلحظ من الجدول أعلاه أن الخيارات التي كانت أساس الفكر الكنزي ، والتي تعتمد على منحنيات فيليبس قد اسقط في يدها ولم تعد صالحة ، حيث لا نرى العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة ، بينما الارتفاع المستمر في النقيضين .

[281] البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم ، 1983 ، ص13. المعلومات من 2002الى 2007 مستقاة من التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، سبتمبر 08 ، الصادر عن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، ص266، 267 ، 2007.